توازن سوق العمل

1. مفهوم توازن سوق العمل على المستوى الكلي

يقصد بـ توازن سوق العمل على المستوى الكلي الحالة التي يتحقق فيها التوافق بين إجمالي عرض العمل وإجمالي الطلب عليه في الاقتصاد الوطني، أي على مستوى جميع القطاعات والمؤسسات والأفراد، وليس في مؤسسة واحدة أو سوق مهنية محددة.

ويدرس هذا المفهوم كيفية تحديد مستوى التشغيل والأجور والبطالة في الاقتصاد ككل، وعلاقة ذلك بالناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي والاستثمار والسياسات الاقتصادية للدولة.

ويختلف التوازن الكلي عن التوازن الجزئي؛ فالتوازن الجزئي يهتم بسوق عمل محددة، مثل سوق المهندسين أو قطاع البناء، بينما يهتم التوازن الكلي بمجموع أسواق العمل في الاقتصاد.

2. مكونات توازن سوق العمل الكلي

أ .العرض الكلي للعمل

يمثل إجمالي الأفراد المستعدين والقادرين على العمل في الاقتصاد خلال فترة معينة، ويتأثر بعدة عوامل:

- حجم السكان في سن العمل.
- معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي.
- مستوى الأجور الحقيقية، أي الأجور بعد أخذ تغيرات الأسعار في الحسبان.
- مستوى التعليم والتكوين والخبرة.
- الهجرة والتغيرات الديموغرافية.
- السياسات الضريبية والاجتماعية وظروف العمل.

ب .الطلب الكلي على العمل

يمثل مجموع العمالة التي ترغب المؤسسات في توظيفها في مختلف القطاعات الاقتصادية، ويتأثر بما يلي:

- حجم الإنتاج والطلب الكلي على السلع والخدمات.
- مستوى الاستثمار وتوسع المؤسسات.
- إنتاجية العمل والتطور التكنولوجي.
- تكلفة الأجور الحقيقية بالنسبة للمؤسسات.
- السياسات المالية والنقدية والظروف الاقتصادية العامة.

فعندما يرتفع الطلب الكلي على المنتجات وتزيد المؤسسات إنتاجها، قد تزداد حاجتها إلى العمال، مما يرفع الطلب الكلي على العمل.

3. كيفية تحقق التوازن في سوق العمل على المستوى الكلي

يتحقق التوازن الكلي عندما يتساوى إجمالي عرض العمل مع إجمالي الطلب عليه، عند مستوى معين من الأجر الحقيقي ومستوى معين من التشغيل.

ويمكن التعبير عنه بالعلاقة:

$$Ls(WP)=Ld(WP)Ls(PW)=Ld(PW)$$

حيث:

- LsLs: العرض الكلي للعمل.
- LdLd: الطلب الكلي على العمل.
- WW: الأجر الاسمي، أي الأجر النقدي.
- PP: المستوى العام للأسعار.
- WPPW: الأجر الحقيقي.

الأجر الحقيقي مهم لأن المؤسسات والعمال يهتمون بالقوة الشرائية للأجر، وليس بقيمته النقدية فقط.

آلية التوازن الكلي:
تفاعل العرض الكلي والطلب الكلي على العمل
الأجر الحقيقي: يتحدد وفق ظروف السوق والمؤسسات
مستوى التشغيل: يتحدد وفق عرض العمل والطلب عليه.
توازن سوق العمل على المستوى الكلي: تساوي العمالة المعروضة والمطلوبة عند الأجر التوازني

لكن تحقق هذا التساوي نظريًا لا يعني بالضرورة أن جميع الأفراد الذين يبحثون عن عمل سيجدونه، كما أن التوازن في سوق العمل لا يعني وحده تحقق التوازن في جميع أسواق الاقتصاد.

4. التفسيرات الاقتصادية لتوازن سوق العمل الكلي
أ .المدرسة الكلاسيكية:
ترى المدرسة الكلاسيكية أن الأجور والأسعار تتسم بالمرونة، وأن سوق العمل يميل إلى التوازن من خلال تغير الأجر الحقيقي.
وفقًا لهذا التصور:

- إذا زاد عرض العمل عن الطلب عليه، ينخفض الأجر الحقيقي.
- انخفاض الأجر الحقيقي يشجع المؤسسات على توظيف المزيد من العمال.
- إذا زاد الطلب على العمل عن العرض، يرتفع الأجر الحقيقي.
- ارتفاع الأجر الحقيقي قد يدفع المؤسسات إلى تقليل التوظيف ويشجع المزيد من الأفراد على عرض عملهم.

وبذلك يميل السوق إلى تحقيق التوازن، مع افتراض وجود منافسة ومرونة كافيتين.
وتربط بعض النماذج الكلاسيكية هذا التوازن بالتشغيل الكامل، لكن المقصود بالتشغيل الكامل اقتصاديًا ليس انعدام كل أشكال البطالة، بل غياب البطالة غير الإرادية واسعة النطاق في إطار النموذج المستخدم.
ب .المدرسة الكينزية
تؤكد المدرسة الكينزية أن التوازن في سوق العمل لا يتحدد بالأجور وحدها، بل يتأثر أيضًا بمستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات.
فإذا انخفض الاستهلاك والاستثمار، قد تنخفض مبيعات المؤسسات، فتقلل إنتاجها وتوظيفها، حتى لو كان هناك عدد كبير من الأفراد المستعدين للعمل.
في هذه الحالة:

- ينخفض الإنتاج.
- تتراجع حاجة المؤسسات إلى العمال.
- ترتفع البطالة.
- قد يستمر الاختلال لأن انخفاض الأجور لا يضمن زيادة الطلب على المنتجات.

لذلك ترى المقاربة الكينزية أن تدخل الدولة قد يكون ضروريًا في بعض الحالات، عبر الإنفاق العام والاستثمار وتحفيز الطلب الكلي، من أجل دعم الإنتاج والتشغيل.

5.أنواع التوازن في سوق العمل على المستوى الكلي

يمكن التمييز بين عدة حالات بحسب وضع الاقتصاد:

- توازن عند التشغيل الكامل: يكون الاقتصاد قد استوعب العمالة المتاحة القابلة للتوظيف وفق الظروف السائدة، مع بقاء بعض البطالة الاحتكاكية والهيكلية الطبيعية.
- توازن مع البطالة: يتساوى عرض العمل والطلب عليه عند مستوى تشغيل أقل من مستوى التشغيل الكامل، وقد يحدث ذلك عندما يكون الطلب الكلي ضعيفًا.
- اختلال سوق العمل :يظهر عندما لا تتوافق العمالة المعروضة مع العمالة المطلوبة، مثل وجود عدد كبير من الباحثين عن العمل مقابل عدد محدود من الوظائف، أو وجود وظائف شاغرة لا تتناسب مع مهارات المتاحين للعمل.